الفصل الأول

أبعاد العولمة

المبحث الأول: الأبعاد السياسية.

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأبعاد الثقافية والاجتماعية.

المبحث الرابع: الأبعاد القانونية.

المبحث الخامس: الأبعاد الدينية.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

أبعاد العولمـــــة

عاش الإنسان سنينًا منعزلاً في الكهوف أو في منطقة محدودة كانت تكفل له مستلزمات حياته؛ فالعزلة كانت جبرية، والاتصالات شبه معدومة.

ثم بدأت الاتصالات بين البشر بعد استئناس الحيوانات واستخدام الدواب في النقل، وزادت التجمعات البشرية، وانتقلت إلى حياة مدنية مستقرة زاد فيها الاحتكاك بينها عن طريق قوافل الجمال التي تعبر الصحارى بالبضائع والسلع والأفكار والعادات والمعرفة.

بعد ذلك نشأت الحضارات في مصر والهند والصين وفارس معتمدة على إنشاء شبكة من الطرق وإعداد الخرائط الدقيقة، ثم تقدمت التكنولوجيا البحرية وبناء الأساطيل المعدة بأدوات الملاحة والجداول الملاحية التي سهلت الاتصال بين الدول عبر الحدود الوطنية.

من هنا بدأ احتكاك الحضارات، وظهر الاستعمار للسطو على مقدرات الشعوب المستضعفة، بما يحمله ذلك من تأثير متبادل بين ثقافة الدول المستعمرة وثقافة الدول المحتلة.

ثم أطل القرن العشرين ومعه ميلاد الطيران الذي كسر حاجز الزمان والمكان، وربط مشارق الأرض بمغاربها، ينقل الإنسان والبضائع بسرعة فائقة تحسم المنافسة في مجال التجارة الدولية، وتسطر السبق لمن يملك هذا العامل الضروري في النقل.

وأخيراً حلت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ضيفًا ثقيلاً على العقد الأخير من القرن الماضي، لتفرض هيمنة الأقوياء على المستضعفين في الأرض وسيطرتهم عليهم بلا قيود.

وسوف نتناول أبعاد العولمة على النحو التالي:

المبحث الأول : الأبعاد السياسية.

المبحث الثاني : الأبعاد الاقتصادية.

المبحث الثالث : الأبعاد الثقافية والاجتماعية.

المبحث الرابع : الأبعاد القانونية.

المبحث الخامس : الأبعاد الدينية.

المبحث الأول

الأبعاد السياسية

ظهرت الدولة القومية منذ ما يقرب من خمسة قرون، تغير خلالها دور الدولة السياسي من عصر إلى آخر. فعندما تأسس نظام الدولة الحديثة، تبادلت الدول أعضاء هذا النظام الدولي الاعتراف في القرن السابع. ويتمثل جوهر هذا الاعتراف في أن كل دولة أصبحت هي السلطة السياسية الوحيدة التي تمتلك أراضي ذات نطاق محدد، وأصبحت الدولة ـ تأسيسًا على ذلك ـ هي الشكل السائد للحكم دون منازع، وكانت تتمتع بالسيادة؛ بمعنى أن كل دولة قد حددت داخل نطاقها طبيعة سياستها الداخلية والخارجية.

إن فكرة الدولة القومية تؤكد مفهوم سلطة ذات سيادة تمارس دورها داخل أرض محددة دون منافس، وجوهر القومية هو أن السلطة السياسية ينبغي أن تعكس ذلك التجانس الثقافي الذي يجب أن تكون عليه الأمة. كما تتطلب القومية أنواعًا معينة من الانسجام الثقافي للمواطنة لتوسيع وتعميق نطاق السيادة، وتدعم فكرة الجماعة القومية كسيدة عصرها.

ومن الجدير بالذكر أن الديمقراطية لم تكن ذات تأثير كبير على الخصائص الجوهرية للدولة ذات السيادة؛ فهي كيان سياسي قام في عصر سابق على الديمقراطية، بيد أن الديمقراطية السليمة أصبحت أيدلوجية شاملة ومطمحًا غاليًا في أواخر القرن العشرين، وقد ثبت أن الحكومة التمثيلية القائمة على الاقتراع العام، تستطيع أن تقوم بدورها بدرجة عالية من الكمال والشمول، ولا شك أن هذه الحكومة التمثيلية قد أضفت شرعية على قدرة الدولة على فرض الضرائب، ومن خلال هذه السلطة المالية استطاعت أن تخلق نظامًا قوميًا متجانسًا للإدارة، كما أتاح لها مد نطاق التحكم الاجتماعي، وذلك عن طريق إيجاد أنظمة عامة لمقاييس التعليم القومي أو الصحة العامة وغيرها.

وتلبية لمصالح الطبقة الحاكمة، اهتمت الدولة اهتمامًا بالغًا بتكوين الجيوش لفتح المستعمرات البعيدة في عصر الاستعمار الذي حل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، بزعم أن ذلك يحقق مصالح الأمة، وقد نجم عن فتح المستعمرات ارتفاع ملحوظ في مستوى المعيشة، ورفعت الدولة يدها الباطشة عن الطبقة العاملة، فسمحت للنقابات العمالية بتحقيق إنجازات ملموسة لصالح عمالها، كما أتاحت مناخًا أفضل للديمقراطية السياسية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى زادت القوة الإنتاجية للدولة، ولم تعد السوق الداخلية أو الخارجية قادرة على استيعاب تلك الزيادة الكبيرة في الإنتاج، وأصبح تدخل الدولة ضروريًّا لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، وظهرت دولة الرفاهية التي سادت الغرب حتى ستينيات القرن العشرين التي اقترن نشوؤها بظهور الدول القومية في العالم المتخلف، وتميزت دول الرفاهية في العالم المتقدم بالقوة والاستمرار في إعداد الجيوش وتغذية الشعور القومي والولاء للوطن.

وقد أدى تقديم المعونات لحكومات العالم الثالث من جانب المعسكرين الشرقي والغربي في عصر الحرب الباردة إلى تقوية دور هذه الدول، وقد تجلت قوتها في التدخل الواسع والمتشعب في الاقتصاد والمجتمع لوضع الخطط الخمسية وفرض الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها الوليدة، وتنفيذ مشروعات البنية التحتية، وذلك في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى تأكيد استقلالها الوطني الاقتصادي والسياسي ببناء أسس جديدة بعد أن تخلصت من الاستعمار.

وتنطوي العولمة على تفتيت الحدود الوطنية، ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل هذه الحدود، وتتوقع العولمة أن تتعاون نخب الدولة القومية السياسية مع المشروعات الاقتصادية التي لن تسمح باستقلال الاقتصاد الوطني، وقد ينتهي الأمر إلى تحويل السلطة المنظمة من المستوى الوطني إلى مؤسسة دولية. وتتيح العولمة ـ في سبيلها لإضعاف الدولة ـ بعض الأساليب الخفية للتعامل مع المنظمات الوطنية غير الحكومية كالجمعيات الأهلية دون علم الحكومات التي تعاني ضغوطًا لتقديم تنازلات في حق السيادة من خلال استخدام سلاح المعونة الاقتصادية، أو التهديد بإثارة متاعب داخلية كالتلويح بورقة اضطهاد الأقليات الدينية أو العرقية أو انتهاك حقوق الإنسان.

ولا شك في أن العولمة ستؤثر سلبًا على دور الدولة ووظائفها، ولكنها لن تلغي دور الدولة في تحقيق الصالح العام وإعادة توزيع الدخل والقيام بالخدمات الأساسية، إلا أن ذلك لن يحول دون تراجع دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وستكون دول العالم الثالث هي أكثر الدول تأثرًا بالتحديات التي تفرضها العولمة لعدة أسباب؛ منها: ضعف أجهزة الدولة، وهشاشة مؤسساتها في بعض الحالات، بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ونقص إمكاناتها، وعدم توفر القدرات المناسبة للتصدي لمثل هذه المشكلات، وتدني القدرات التقنية، وضعف إمكانات التعاون الإقليمي فيما بينها.

ويقوم الجانب السياسي للعولمة على الحرية في صورها المتعددة؛ حرية العقيدة والفكر والتعبير، والانضمام إلى التنظيمات السياسية، وتشكيل الأحزاب، والانتخاب، وحرية الاختيار. ومن أهم المظاهر السياسية للعولمة: سقوط النظم الدكتاتورية والشمولية، والاتجاه إلى الديمقراطية، والنزوع إلى التعددية السياسية، وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان.

ويشهد العالم المعاصر تطوراً ديمقراطيًّا يتجلى في تطبيقات متعددة في دول كثيرة بما فيها بعض الدول النامية، وفي زيادة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها. مثال ذلك تلك التطورات الديمقراطية التي حدثت في دول شرق أوروبا منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين وأطاحت بنظم الحكم الشيوعي. ويرجع ذلك في المقام الأول للنظام العالمي الجديد الذي أتاح الفرصة للشعوب لكي تتحول إلى الديمقراطية السليمة ولكي تقرر مصيرها بنفسها.

وفي ظل هذا النظام تختفي الحواجز التي تحول دون تكوين الأحزاب السياسية، ويختفي نظام الحزب الواحد، وتتعدد الأحزاب وتتاح لها حرية العمل الوطني عن طريق تعميم الديمقراطية، كما يتسع نطاق حرية الترشيح للمجالس النيابية وحرية الانتخاب.

وتتجلى العولمة السياسية ـ أيضًا ـ في احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الواردة في العهود والمواثيق الدولية، وكذلك إلى الاهتمام المتزايد بهذه الحقوق والحريات. ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية مثالاً حيًّا لهذا الاهتمام، ومثال ذلك حالة التدخل الدولي ضد العـراق لتوفير حماية الأكراد والشيعة في شمال وجنوب العراق إثر تحرير الكويت عام 1991م، وكذلك التدخل الدولي عام 1993م من أجل إنقاذ الشعب الصومالي من أخطاء المجاعات الفتاكة التي أخذت تعصف به بسبب انهيار الدولة وعجزها عن القيام بوظائفها الأساسية في توفير أسباب المعيشة للمواطنين.

وعلى الرغم من التأكيد النظري على احترام حقوق الإنسان، فأحيانًا ما توجد فجوة بين النظرية والتطبيق، حيث تنشأ ازدواجية المعايير بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وتستغل هذه الدولة وضعها وسطوتها كقوة عظمى وحيدة في الاستخدام المعيب لفكرة التدخل الدولي، وذلك عن طريق استصدار قرارات باسم الشرعية الدولية لحصار بعض الشعوب التي ترى أن حكامها قد شقوا عصا الطاعة مثلما حدث في العراق مؤخراً بزعم تملكه أسلحة الدمار الشامل، وكذا في السودان، ومثلما

حاولته في الجماهيرية الليبية، وما تحاوله وتعد له بشأن دولة إيران ودولة سوريا الشقيقة. والشيء المثير للغرابة أن الولايات المتحدة تبدي ـ رغم هذا الأهوال ـ اهتمامًا ظاهريًا، ولا تكف عن التشدق بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على المستوى السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية.

ولقد أثبت الواقع العملي أن سياسة النظام العالمي الجديد تعتمد على الانتهازية التي تعبر عنها المعايير المزدوجة التي يطبقها متى شاء، مضحيًا بالديمقراطية وحقوق الإنسان إذا ما تعارضت مع مصالحه، ولا يعتبر الاهتمام بقضية الديمقراطية رسالة أخلاقية عالمية بقدر ما يمثل وسيلة لتحقيق غاية هي خدمة الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها التجارية والاقتصادية.

ورغم هذه التجاوزات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تبقى الديمقراطية أفضل نظام سياسي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويمتلك أدوات التصحيح والمراجعة من خلال إتاحة الفرصة للشعوب لتغيير حكامها من خلال انتخابات حرة نزيهة.

ويجدر بنا أن نقرر أن قيم الديمقراطية هي قيم إنسانية عامة ذات طابع عالمي ذات أشكال متعددة تتباين من دولة إلى أخرى وفق حضارتها وموروثاتها وعاداتها وتقاليدها، وبذلك تتعدد نماذج الديمقراطية التي تعتبر الديمقراطية الليبرالية إحدى صورها، وليست النموذج الوحيد الذي يرى النظام العالمي الجديد فرضه فرضًا على بعض الدول دون البعض الآخر. إن الاهتمام بجوهر القيم الديمقراطية أجدر من الاهتمام بأشكالها، وكلما اقتربت الممارسة من هذه القيم فهذا دليل جلي على الأخذ بهذا النظام.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن النمو الملموس للمنظمات الدولية غير الحكومية يعتبر واحدًا من أهم مظاهر العولمة السياسية؛ مثل منظمات حقوق الإنسان وفي طليعتها منظمة العفو الدولية التي تركز جُل اهتمامها على قضايا ذات طابع عالمي مثل تحقيق السلام وحماية حقوق الإنسان.

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية

صاحبَ الرأسمالية التجارية بزوغ الدولة القومية التي كان عليها أن تتدخل بفعالية في الاقتصاد القومي الحديث النشأة، ولإرساء قواعد هذا الاقتصاد كان يتحتم عليها توحيد السوق القومية، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال السلع من مكان لآخر داخل الدولة، وحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية، وكان من مهام الدولة ـ أيضًا ـ شق الطرق وحفر الترع والقنوات المائية، وامتد هذا الدور إلى حد التدخل في عملية الإنتاج، فكانت تفرض المواصفات الواجب التقيد بها واتباعها في إنتاج السلع الصناعية.

وقد حل ـ بعد ذلك ـ عصر الثورة الصناعية الذي حدّ من وظائف الدولة التي لم تعد كلها ضرورية بما أدى إلى تراجع دور الدولة فيما يختص بالتدخل المستمر في عملية الإنتاج، إذ رأت الدولة أنه من الأصوب تركها لقرارات أصحاب العمل أنفسهم، كذلك تراجع دور الدولة في إسباغ الحماية على منتجيها من المنافسة الأجنبية، فتركت المنتجين يديرون شئونهم بأنفسهم، وأصبحت التجارة الداخلية والدولية حرة من كل تدخل من جانب الدولة التي رأت أن من واجبها التصدي لأي محاولة لرفع الأجور وخدمة مصالح الطبقة المسيطرة.

وفي عصر الاستعمار الذي استغرق النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ارتفع مستوى المعيشة نتيجة فتح المستعمرات، فتخلت الدولة عن قهر الطبقة العاملة. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى أخذت القوة الإنتاجية في النمو المطرد مما أدى إلى قيام الدولة نفسها بوظيفة المشتري على أوسع نطاق، واستوجب ذلك رسم سياسة مالية فعالة تتوخى مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية، إلى جانب السياسة النقدية الرشيدة النشيطة التي كانت الدولة تؤثر من خلالها في حجم الاستثمار والاستهلاك.

وفي القرن العشرين اكتسبت الدول وسائل متعددة لإدارة وتوجيه الاقتصاديات القومية، سواء عبر الاكتفاء الذاتي وتخطيط الدولة، أو عبر إجراءات (كينزية) من خلال

استخدام سياسات نقدية ومالية للتأثير في قرارات الفاعلين الاقتصاديين. وكانت الدولة والمجتمع مشتركي الحدود، فحكمت الدول مجتمعاتها ووجهتها بطرائق مختلفة في العالم الغربي وفي العالم الشيوعي.

وساد الاعتقاد في الغرب الصناعي المتقدم بأن الإدارة الاقتصادية القومية تستطيع الاستمرار في ضمان العمالة الكاملة والنمو النسبي، وكانت للدول الصناعية في الغرب والشرق هيئات متشعبة للخدمة العامة، ذات قدرة شاملة في الإشراف على كل جوانب الحياة والنهوض بأعبائها.

إلا أنه لما كان التطور التقني خلال العقود الثلاثة السابقة على ستينيات القرن العشرين، قد أدى إلى تضخم الإنتاج بصورة تفوق قدرة استيعاب الأسواق الوطنية، فظهرت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، وخرجت إلى كل أرجاء العالم تستعيض به عن ضيق السوق الوطنية، وتستخدم ثمرات التقدم التكنولوجي في جعل العالم كله سوقًا لإنتاجها، أو كمجال جديد لتقسيم العمل يقوم على التخصص في إنتاج جزء من أجزاء السلعة، تاركا باقي أجزاء العملية الإنتاجية لمناطق أخرى من العالم، كما كان اعتماد الدول الصناعية بعضها على بعض أكثر من اعتمادها على دول العالم الثالث كسوق لتصريف منتجاتها وكمجال للاستثمار، الأمر الذي سمح بدور أكبر لها في العالم الثالث.

وقد تزامن ذلك مع سعي الدولة القومية إلى تأكيد الاستقلال الوطني الاقتصادي وإلى بناء أسس جديدة لها بعد أن تخلصت من الاستعمار، وقد أتاح جهود الاتحاد السوفيتي واستمرار الحرب الباردة خيراً من للمناورة أمام الدولة القومية الجديدة. إلا أنه إذا كانت الحرب الباردة قد جسدت الصراع بين مجموعات متحالفة من الدول القومية، فإن مفهوم هذه الدولة قد تغير بسرعة مذهلة، حيث أدت ثورات عام 1989م في أوروبا الشرقية وعواقبها المتلاحقة، إلى تصور شامل سريع الانتشار للعالم الحديث الذي افتقدت فيه الدول القومية قدراتها على التحكم، وتركت فيه الحكم والصدارة لقدرات وعمليات كوكبية.

وكانت الدولة القومية تسعى على الصعيد الخارجي إلى فرض نظام التمايز وتدويل الاقتصاد؛ حيث يعني التدويل فتح الأسواق القومية فقط مع الحفاظ على الهوية، كما كانت المبادلات التجارية تتم على أساس الحماية والتعريفة الجمركية وقيود الصرف الأجنبي بالإضافة إلى حواجز أخرى، إلا أن قدرات الدولة على التحكم قد تغيرت وعانت كثيراً من الضعف الملحوظ لاسيما في الإدارة الاقتصادية القومية.

ويؤكد الباحثون والمفكرون على انتهاء عصر الدولة القومية، وأن التحكم على المستوى القومي لم يعد فعالاً في مواجهة العمليات الاجتماعية والاقتصادية المعولمة. وحيث إن العولمة تركز أساسًا على الجانب الاقتصادي، فإن السياسات القومية والخيارات السياسية أصبحت معزولة بفعل قوى السوق التي تتفوق على أقوى الدول. كما أصبح رأس المال حر الحركة من كل ارتباطات قومية، ويمكنه اللجوء إلى المكان الذي تمليه متطلبات الأفضلية الاقتصادية. وهنا تظهر المخاطر الحقيقية للدول التي تتدفق عليها الاستثمارات رغم ما يتوافر لها من الفرص، حيث إنه من الأهمية بمكان إدراك أن القدرة على التعامل مع الآثار المترتبة على حرية حركة رأس المال رهن بوجود اقتصاد كبير ومتنوع، يمتلك أسواق رأس مال ذات نظم متقدمة، ونظام قانون تجاري متكامل، هي عناصر لا تتوافر في كثير من الدول النامية ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة التي تجعلها عرضة للصدمات والأزمات في الأجلين القصير والمتوسط. ومن هذه المخاطر أيضًا: إن تضخم حجم الشركات الدولية المتصاعد يدعو الشركات المحلية في الدول النامية إلى الشعور المتوالي بحتمية الاندماج مع الشركات المتعددة الجنسية التي يمكنها النفاذ إلى الأسواق العالمية، وينتج عن ذلك انقسام قطاع الأعمال في الدول النامية إلى قسمين: أحدهما مندمج في الاقتصاد العالمي وتملكه الشركات الدولية العملاقة، وثانيهما منعزل عن العولمة غير قادر على جني ثمارها.

وإذا كانت الدول لن تستطيع العيش بمعزل عن العولمة، فإنه يقع على عاتقها مسئوليات كبيرة؛ حيث يجب أن تعدّ نفسها للتعامل مع عصر جديد يجمع محاور متعددة. اقتصادية وسياسية وثقافية ترتكز على التقدم العلمي والتقني، والاتجاه المستمر للابتكار والاختراع والتنافس الحر في الأسواق العالمية. كما يتمثل دورها الأساسي في توجيه ودفع جهود التنمية الشاملة التي تعتمد على التقنية الحديثة واقتصاد السوق من خلال تنفيذ مشروعات إنتاجية كبيرة، ومن خلال تبني سياسات رشيدة تتوخى المواءمة بين المتغيرات الإقليمية والدولية من جهة، والمصالح الوطنية القومية من جهة أخرى .

ويقوم البعد الاقتصادي للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز.

وقد عبرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن هذا المبدأ خير تعبير، حيث تنص أهدافها على إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في

الدول المتعاقدة، والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها، وتنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات، وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال ما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية، وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية، وتشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.

ومن المظاهر الاقتصادية للعولمة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية من خلال عولمة عمليات الإنتاج والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة، ونمو حجم التجارة الدولية وتنوعها، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وزيادة عدد ونشاط الشركات متعدية الجنسيات.

ولا شك أن العولمة بمظاهرها الاقتصادية تفضي إلى تغيير أنماط العلاقات الاقتصادية بين الدول، وبين المؤسسات العالمية والإقليمية المعنية وبين الدول. ويرتبط تحرير الأسواق بمبدأ تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال عدة أدوات؛ كالتخصيص، وتقليص العبء الضريبي على رأس المال لتشجيع الاستثمار، والانتقال عبر الحدود. إن التغيير في دور الدولة الاقتصادي من شأنه أن يحدّ من دورها الراعي للاقتصاد، ويؤدي إلى تغيير علائقها بالقطاع الخاص، والتوسع في الحريات السياسية داخل الدولة، وتعديل علاقة الدولة ومؤسساتها بالمجتمع.

وتؤثر مظاهر العولمة كذلك في مفهوم السيادة الوطنية وفي دور ووظائف الدولة القومية، على أساس أن آليات وأنظمة العولمة تحدّ من مرونة القرار الاقتصادي الوطني الذي يجب أن يتفق مع الحرية التجارية وفتح الأسواق وعالمية رأس المال، مما يؤثر سلبًا في مجالات التنمية في الدول النامية، بالإضافة إلى أن آليات العولمة التي تقلص دور الدولة سوف تؤثر في الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاجتماعي بصورة تحد من فاعلية وظائف الدولة في المجال الاجتماعي.

وتقوم التجارة الدولية الحرة على مبدأ الميزة النسبية؛ أي على القدرة التنافسية للدولة في قطاع إنتاجي معين، والغرض من ذلك تقسيم العمل.

ومن أبرز خصائص عولمة الاقتصاد ظاهرة اندماج الشركات والمصارف في صورة تملك الشركات والمصارف الأضعف نسبيًّا، كتعبير عملي لتركيز رأس المال والإنتاج في ظل الرأسمالية المعاصرة. وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين حالات اندماج كثيرة في القطاعين الصناعي والمصرفي دعمت قوة المواقع التنافسية في قطاع الأعمال الأمريكي، ثم توالت ظاهرة الاندماج في الدول الصناعية الأخرى مثل ألمانيا واليابان وإنجلترا[1].

ومن سمات عولمة الاقتصاد أيضًا تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العالم بوجه عام وفي الدول النامية بوجه خاص.

ويبدي الاقتصاديون ثلاثة آراء حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات:

الرأي الأول: إن الشركات متعددة الجنسيات تجني فوائد كبيرة من العولمة دون مساء لة من المجتمع الدولي، وأن الانتقال الحر لرأس المال تقتصر فائدته على الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها وعلى أصحاب بعض المهن العليا، وأن التسابق الدولي على جذب الاستثمار الأجنبي يُلحق الضرر بالاقتصاديات الوطنية[2].

الرأي الثاني: إن الاستثمار الأجنبي يمثل عنصراً داعمًا لعمليات التنمية وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، فضلاً عن رفع مستوى التعليم والارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين البنية الأساسية، مما يفضي إلى تحسين ظروف ومستوى المعيشة في جميع الدول[3].

---

(1)ويطلق على هذه الظاهرة التكامل المعولم، وهي سلاح ذو حدين؛ فهي من جانب تعمل على خفض تكاليف الإنتاج ومضاعفة الأرباح ودعم القدرة التنافسية للشركات العملاقة، ومن جانب آخر تؤدي إلى تقليل فرص العمل وتقليص الأيدي العاملة مما يعكس آثارًا سلبية على الأوضاع الاجتماعية، كما تفضي إلى الحد من قدرات الحكومات على فرض الرقابة عليها، وهذا يضعف من السيادة الوطنية للدول، ومن تأثير النقابات، ويصبح تقرير مصير المؤسسة في أيدي المساهمين الكبار.
Sklair leslie, Sociology of the global system, Baltimore, MD. John Hopkins University Press, 1955**, p.** 135.

(2) Giddens, Antony, The third Way. The Renewal of Social Democracy. Polity press, 1999**, p.** 236**.**

(3) Mike Featherstone, Global Culture, London, Sage 1997**, p.** 618**.**

الرأي الثالث: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى تنمية مناطق جغرافية معينة على حساب مناطق أخرى في العالم[4].

والرأي الأكثر شيوعًا هو الرأي القائل إن الاستثمار الأجنبي المباشر مازال يلعب دوراً محدوداً في معظم الدول النامية ويؤثر تأثيراً طفيفًا في مستويات المعيشة فيها، حيث إنه عادة ما ينتقل الاستثمار بين الدول الغنية وبعضها البعض.

وقد تقدمت الدول الصناعية الغنية بمقترح لمنظمة التجارة العالمية في صورة دراسة توضح كيفية ربط التجارة والاستثمار في اتفاقية عالمية، وتقدمت الدول الصناعية باقتراح الاتفاقية المشتركة لحماية الاستثمار[1].

والاتفاقية التي تبنتها الدول الصناعية لإقرارها في إطار منظمة التجارة العالمية لتضيف عليها القوة الالتزامية تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

الأول: أن تصبح هذه الاتفاقية عالمية لتبيح للاستثمارات الأجنبية أن تتدفق إلى أسواق العالم النامي دون حواجز أو عقبات، مع إسباغ نوع من الضمانات والحقوق القانونية في إطار تنظيم عالمي.

الثاني: الحد من حق الحكومات في تنظيم دخول الاستثمارات الأجنبية أو تحديد نشاطات الشركات والاستثمارات الأجنبية.

ولم يبق أمام الدول الغنية بعد موافقتها على صيغة هذه الاتفاقية إلا أن تدعو الدول الفقيرة أو تجبرها على التوقيع عليها لتضمن حرية الحركة لشركاتها في الدول النامية للوصول إلى مواردها وأسواقها دون عوائق أو عقبات من جانب حكومات هذه الدول. فإذا تمكنت من إقرار هذه الاتفاقية عالميًّا من خلال منظمة التجارة العالمية فسوف يكون لها تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية وعلى التنمية في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بأوضاع العمالة والنمو وميزان المدفوعات وانتقال الموارد البشرية والثروة إلى الخارج، كما أنها سوف تلقي أعباء إضافية على تلك الدول من أجل تعديل سياساتها وتشريعاتها الوطنية لتتفق مع أحكامها، بالإضافة إلى المنافسة الاحتكارية من جانب الشركات العملاقة المتعدية الجنسيات التي ستلحق أضراراً بالاقتصاديات النامية.

---

(4) **Alan, G., Lnvestment in Human Capital, Vital Speeches of the day** 22-1-2000 **(Internet).**

(1) تم تقديم الاقتراح إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتم التوقيع عليها عام 1998م.

obeikandl.com

المبحث الثالث

الأبعاد الثقافية والاجتماعية

أولاً: الأبعاد الثقافية

الثقافة هي نمط الحياة الجماعية أو رصيد من المعتقدات والأنماط والرموز والقيم، ولما كانت أنماط الحياة الجماعية وأرصدة المعتقدات تتباين من جماعة إلى أخرى، أو من مجتمع لآخر، فإن ذلك يعني اختلاف الثقافات وخصوصيتها.

ولما كانت السمة المميزة للتاريخ هي النمو، من حيث الحجم وعدد السكان والمعرفة وما إلى ذلك، وكانت الوحدات الصغيرة في كل مكان تتوارى لتفسح المجال لمجتمعات ذات كثافة سكانية عادية على نطاق قاري، حتى إن أكبر الدول القومية لم تكن سوى محطة مرحلية في ارتقاء البشرية، وكانت قدرة البشرية على التكيف عند المفكرين الليبراليين من قبل سبنسر إلى بارسنز وسمسلر تزداد في مراحل محددة، حيث أدت الحداثة إلى تآكل النزعة المحلية وأوجدت مجتمعات ضخمة ومتنقلة ومشاركة كانت مرونتها وشموليتها نذيراً بذوبان كل الحدود والتصنيفات بين إنسانية واحدة[1].

وتدعو العولمة إلى إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوي منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع. وحيث إن البعد الاقتصادي للعولمة يؤثر بقوة في الجانب الثقافي، فإن مَن يملك مقاليد القوة الاقتصادية يستطيع أن يفرض ثقافته على الطرف الأضعف اقتصادياً. وهكذا يبدو الخوف من العولمة الثقافية التي تسعى إلى فرض ثقافة الغرب ومحو الثقافات الأخرى التي تتعارض معها، خاصة الدول الصغرى التي يخشى انهيار ثقافتها تحت وطأة

(1) **Smith, Antony D., the myth of Modern nations and the myth of nations, Ethnic and Racial studies** 11 (1), **p.** 25.

الغزو الثقافي العالمي، وهي غالبًا ما تعجز عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافات الأخرى التي تتعارض معها. الأمر الذي قد يضطرها إلى التخلي التدريجي عن سماتها وقيمها الثقافية لصالح الثقافة العالمية، أو ربما قد تجد الجماعات الثقافية والدينية نفسها مضطرة إلى الاحتماء بخصوصيتها هربًا من طوفان العولمة.

وعلى خلاف ما يرى (سميث) فإن العولمة الثقافية تؤدي إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلاً عن طمس معالم الثقافة الوطنية وإظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض العولمة فكراً جديداً يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

فإذا كان المقصود بمصطلح الثقافة العالمية شيئًا شبيهًا بثقافة الوثيقة الرسمية للدولة القومية، فإنه لا يمكن القول بأن هناك ثقافة عالمية؛ لأن صورة ثقافة الدولة القومية هي صورة تؤكد التجانس والاندماج الثقافي، وفي هذا النمط الفكري يستحيل تمييز ثقافة عالمية مدمجة دون تكوين دولة عالمية، وهي فكرة مستبعدة[1].

وتمثل العولمة خطراً يهدد مستقبل الإنسان في حريته وفي تمايزه الحضاري والثقافي، ويدعو إلى فناء الذات الثقافية للجماعات، ويمثل اعتداءً على كرامة الإنسان واختياره.

وعلى ذلك يتمثل جوهر الخلاف حول العولمة في ما تدعو له من الثقافة الكونية؛ لأنها تنشر مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية في مسيرتها الاقتصادية الحرة عبر الحدود المسامية بين الدول القومية.

وتشترط العولمة الاقتصادية الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان كما تركز على الفردية، ويتجسد الهدف الرئيسي للعولمة في جانبها الثقافي وهو بناء ثقافة كونية شاملة النشاطات الإنسانية المختلفة، وأن هناك ضغوطًا هدفها صياغة مجموعة ملزمة من القواعد الأخلاقية الكونية، وأن هناك أكثر من مشروع لصياغة هذه القواعد الأخلاقية التي يهتدي بعضها بالأديان السماوية إلى جانب الخبرة الإنسانية وما يسمى بالثقافة المدنية التي تركز على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[2].

وتساعد القنوات الفضائية وشبكة المعلومات في تسويق الثقافة وترويجها على نطاق

---

(1) **Mik Featherstone, theory, Culture & Society, Sage, London, New bury park and New Delhi, voL.7,** 1990. **p.**14.

(2) السيد يس، العولمة والطريق الثالث، ص40، ص41.

العالم، بالإضافة إلى زيادة التفاعل الثقافي بين الشعوب والمجتمعات، وإلى تنامي ترابطها واتصالاتها. غير أن تيار العولمة يتدفق بثقافة غربية غالبًا ما تتعارض بوجه عام مع قيمنا وحضارتنا، وكثيراً ما تحمل (الإنترنت) أفكاراً ثقافية أو دينية لا تتفق مع ما نحمل.

ولا شك في حدوث ضغط شديد على كل ما هو وطني من جانب السيطرة التي تحققها ثورة التكنولوجيا على الثقافات الوطنية بصورة تهدد فكرة الكيان الوطني الذي ربما لا يستطيع الصمود في مواجهة تكتلات عالمية وشركات متعدية الجنسيات وتيار معرفي دافق. كما يهدد العالم النامي انسياب ذلك التيار الهائل من الرسائل الإعلامية والثقافية من المراكز الرأسمالية الغربية إلى هذه المجتمعات النامية التي تستقبل هذه الرسائل بما تحويه من أفكار واتجاهات سلبية تهدد خصوصيتها الثقافية.

إن المعرفة التي كانت مجانية ومفتوحة لجميع الراغبين فيها ولصالح المجتمع، أصبحت الآن متملكة وخصوصية ولصالح النشاط المادي. وبعد أن كان أهل العلم يحرصون على استقلالهم العلمي، ها هم أولاء الآن يخططون المناهج العلمية وفقًا لما يتم الاتفاق عليه مع مؤسسات الأعمال الممولة، وقد دخل في روع الكثيرين أن الدول الكبرى تسعى جاهدة إلى فرض ثقافتها وأنماطها الفكرية على الدول النامية من خلال تعميم النموذج الغربي وفرضه على العالم[1].

وترى الدكتورة نعمات أحمد فؤاد أن الغرب يريد أن يفرض ثقافته وسلوكياته وقيمه وأنماط استهلاكه على الآخرين، وأن المخططات الغربية لا تريد للعالم الثالث أن ينهض سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو ثقافيًّا. وهي ترى أن الغرب لا يريد تعميم النموذج الغربي فحسب بل إن هدفه الأساسي من العولمة هو تشكيك أمم الحضارات العريقة في حضارتها ونفسها وعقائدها وتغريب إنسانها في أفكاره ومناهج تعليمه.

إن العولمة الثقافية تعني سيطرة ثقافة الغرب على الثقافات الأخرى من خلال استثمار مكتسبات العلوم الثقافية في ميدان الاتصال. ولا تخفى على أحد سيطرة الثقافة الأمريكية على الثقافة الغربية، وقد أخذت أوروبا وفرنسا بصفة خاصة تنظم المقاومة ضد الثقافة الأمريكية باعتبارها خطراً استراتيجيًا يهدد استقلالها السياسي والاقتصادي وهويتها الثقافية.

وترجع قوة النفوذ الثقافي الأمريكي إلى سيطرة الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى اعتماد

(1) **Income, Canadian Journal of Economic, vol.** 26. 1993.

اقتصاديات أخرى على الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي مما أدى إلى عالمية أساليب الدعاية والتسويق، يضاف إلى ذلك تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الثقافية الشعبية وبخاصة في صناعتي الأفلام والموسيقى. وقد استغلت الولايات المتحدة تميزها الكبير في الإنتاج الفني التلفازي وفي الصناعات الترفيهية وشركات الأقمار الصناعية في التأثير في الأفراد والمجتمعات.

وإن كانت العولمة نظامًا اقتصاديًا في المقام الأول، سياسيًا اجتماعيًا في المقام الثاني، إلا أنها بلا شك تحمل ثقافة جديدة بصرف النظر عن انطباق المفهوم العلمي أو الأخلاقي للثقافة على الغزو الفكري والطوفان المعلوماتي والرموز التي تشيعها وتنشرها العولمة بكل وسائل الاتصال الحديثة الفائقة القدرة، ووسائل الإعلام الفائقة السيطرة بما فيها من سينما وتليفزيون وإذاعة، وكلها تبشر بثقافة جديدة، يطلق عليها البعض ثقافة القطيع الإلكتروني والبعض الآخر يطلق عليها ثقافة عالم "ماك" نسبة إلى سلسلة ماكدونالد الغذائية الشهيرة، والبعض ينسبها صراحة إلى الثقافة الأمريكية صراحة. ولكن تبقى الحقيقة المجردة أن هناك أرضية مشتركة واضحة المعالم لهذه الثقافة الجديدة.

ومن طبائع ثقافة العولمة أنها تمجد الاستهلاك، وهدفها الرئيسي خلق أسواق جديدة، وإطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان لها، ولا زالت أهم أهداف المجتمع الرأسمالي هو إقامة وتطوير حالة عدم الرضى المستمرة عن المنتجات الموجودة حاليًّا حتى تتحقق حالة من الطلب المستمر والجديد على منتجات جديدة أو نماذج مستحدثة، ذلك أن هناك نظرية اقتصادية يؤيدها الكثيرون ترى أن زيادة الاستهلاك محرك قوي لزيادة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد، وهي ثقافة تمهد للعنف، وتمجد الفردية والأنانية، وتستهين بكثير من القيم المجتمعية، فهي لا تقيم وزنًا لهوية أو انتماء، ولا تهتم بحقوق المواطنة.

إن مهمة مواجهة الغزو الثقافي للعولمة مهمة قومية، ولكنها غاية في الصعوبة نتيجة لثورة الاتصالات الهائلة، وللتقدم التكنولوجي الفائق الذي أصبحت بفضله قدرة أجهزة الإعلام وأدوات نشر الثقافة الجديدة كاسمه في كثير من الأحيان[1].

وتختلف ثقافة العولمة اختلافًا كبيراً عن الثقافات الوطنية التي تتصف بالخصوصية والقدرة الفائقة على ربط أصحابها بخصائص وجدانية وفكرية مشتركة، بينما تعجز ثقافة

(1) دكتور حسين كامل، المرجع السابق، ص150 وما بعدها.

العولمة عن توليد الإحساس المشترك أو المصير المشترك أو امتلاك ذاكرة جماعية. ولا زال المجال الثقافي يمثل الميدان الرئيسي للصراع بين القوى العالمية المهيمنة على شئون العالم والقوى الوطنية المحلية[2].

ومن نافلة القول إن انتشار العولمة قد تحقق من خلال التقدم التكنولوجي الضخم في مجال الإعلام، حيث تسيطر الشركات المتعدية الجنسيات على صناعة وتوزيع أحدث ما تنتجه التكنولوجيا المتطورة بجانبيها المعلوماتي والاتصالي، وتنتمي هذه الشركات إلى الدول الكبرى، وقد تخطت المعلومات الحدود القومية بفضل ثورة الاتصالات، وبفضل ظهور الإعلام الإلكتروني وتصاعد ثقافة الصورة.

وقد ترتب على التقدم التكنولوجي الاتصالاتي والمعلوماتي آثار سلبية في المجالين الثقافي والاجتماعي بصورة واضحة في الدول النامية؛ فقد تضاءل دور الأسرة والمدرسة، كما تم استقطاب المثقفين للترويج لظاهرة العولمة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات. الأمر الذي حدا بالبعض إلى التركيز على أصولهم الثقافية ومعاداة الفكر الغربي بوجه عام؛ اعتقاداً منهم أن جوهر الخصوصية الثقافية لا يتغير على مر الزمن، وأن لهذه الخصوصية مقوماتها الذاتية المتكاملة التي تجعلها صالحة كقاعدة حضارية بمفردها. في الوقت الذي يرى فيه أنصار الثقافة المفتوحة أن ثقافة العولمة تساعد على تنشيط التفاعل الثقافي، وعلى تزويد الإنسان بالقدرة على صياغة أفكاره على أساس علمي مستنير، وعلى تشجيع العقلية المستقبلية، ويرون أن الخصوصية الثقافية المفتوحة لا تتميز بجوهر ثابت وأنها مجموعة من الخصائص والسمات التي تتغير وتتجدد باستمرار أثناء مسيرتها التاريخية من خلال تفاعلها مع الواقع ومع الخاص والعام؛ أي أن الخصوصية الثقافية تمتاز بالقدرة على التفاعل الإيجابي مع مسار التاريخ الحافل بالأحداث والمتغيرات[1].

ويرى الباحث أن المدافعين عن الخصوصية الثقافية المغلقة هم أنصار الاتجاهات السياسية المحافظة والرجعية، وأنهم يهدفون من وراء ذلك إلى التنصل من المعايير العالمية التي أجمعت عليها الإنسانية مثل: مواثيق حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحفظ للإنسان كرامته وحريته، وينكر على أي نظام سياسي أن يتخذ من الخصوصية الثقافية ذريعة للامتناع عن تنفيذ ما اتفقت عليه الأمم، حيث إن الخصوصية

(2) **Robertson, R., Globalization theory and Civilization analysis, Comparative Civilizations Review,** 1487**, p.** 17:23.

(1) السيد يس، العولمة والطريق الثالث، ص65.

الثقافية التقدمية هي التي تكفل حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وللعولمة إلى جانب أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية بعد اتصالي يتمثل في ثورة الاتصالات التي تخطت حواجز الزمان والمكان مما جعل آراؤنا وأفكارنا عن الأشياء والظواهر تتأثر كثيراً بالتطورات والتغيرات المتسارعة في العالم أجمع، فشركات وشبكات الإعلام العالمية تستطيع البث إلى أي مكان بوسائل متعددة أهمها البث التليفزيوني من خلال الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت التي تفتح مجالات التواصل الإنساني، وتمثل ثورة اتصالية ومعرفية على طريق بناء القرية الكونية الموعودة، وقد تنبأ رواد ثورة الاتصالات بأن العالم القادم سيكون بلا حدود، كما أن مجال الاتصالات قد شهد نمواً كبيراً نتيجة زيادة الاستثمارات فيه، بالإضافة إلى التطبيقات التي يقوم بها علماء الاتصال على المستوى العالمي مما يؤدي إلى تحقيق التقارب المستمر بين المجتمعات. كما يحدث التدفق العالمي للمعلومات تقارباً بين الشعوب، ويجعل سلوك السياسية الخارجية أكثر انفتاحاً وأكثر تجاوباً مع الرغبات العامة للبشر.

ويتمثل الجانب التكنولوجي للمعرفة في انتشار واستخدام الصناعة بصورة ينجم عنها تسارع واتساع نقل التكنولوجيا المادية والفكرية على امتداد العالم، كما يفتح التطور التكنولوجي أسواقًا للإنتاج المبتكر، وهي أسواق مفتوحة على الدوام حيث لا يكف الإنسان عن التطوير والابتكار الذي يمكّنه من إشباع حاجاته وإمتاع نفسه من خلال تطوير وسائل الإنتاج والاستهلاك. ويساعد تطوير التكنولوجيا إلى مزيد من العولمة التي تساعد على زيادة فعالية تقسيم العمل الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة تنفرد بها وتتميز فيها، بشرط أن تهتم القيادة السياسية بقدراتها التكنولوجية لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من شبكات العولمة التقنية والارتقاء بكفاءة الأداء، حيث تمتلك الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات القدرات التكنولوجية التي توفر لها إمكانات التطور وإمكانات نقلها إلى جميع الدول.

ثانيًا: الأبعاد الاجتماعية

أتاح ظهور فكرة الدولة القومية لسلطات هذه الدولة القدرة على مد نطاق التحكم الاجتماعي عن طريق خلق أنظمة عامة لمقاييس التعليم القومي والصحة وغيرها. إلا أن حلول عصر الثورة الصناعية حدّ كثيراً من وظائف الدولة وأدى إلى تراجعها في مجال الإنتاج، حيث رأت الدولة في ظل ازدهار المذهب الفردي أنه من الأصوب ترك هذا المجال

لقرارات أصحاب الأعمال، كما تراجع دور الدولة في إسباغ الحماية على منتجيها ومنتجاتها من المنافسة الأجنبية، حيث تركت المنتجين يديرون شئونهم بأنفسهم، وأصبحت التجارة الداخلية والدولية حرة، ورغم ذلك لم تتراجع الدولة عن التصدي لأي محاولة لرفع الأجور لصالح الطبقة المسيطرة، ولم تتخل عن قهر الطبقة العاملة في عصر الاستعمار والاهتمام بتكوين الجيوش لفتح المستعمرات تلبية لمصالح الطبقة الحاكمة بزعم أنها تحقق بذلك مصالح الأمة.

وقد نجم عن فتح المستعمرات ارتفاع ملحوظ في مستوى المعيشة، فتوقفت الدولة عن البطش بالطبقة العاملة، وسمحت للنقابات العمالية بتحقيق بعض الإنجازات لصالح عمالهم.

وبنهاية الحرب العالمية الأولى أخذت القوة الإنتاجية في الزيادة المطردة، وزاد الإنتاج بصورة لم تعد الأسواق الوطنية أو الخارجية قادرة على استيعابه، وأصبح تدخل الدولة ضروريًّا من أجل إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، وظهرت دولة الرفاهة التي ساد نمطها في الدول الغربية حتى نهاية ستينيات القرن العشرين، وصاحبه نشوء عصر الدول القومية في العالم النامي.

وتميزت هذه المرحلة بازدهار قوة الرفاهة واستمرار إعداد الجيوش وتغذية الشعور والولاء للوطن، وانتهى قهر العمال نهائيًّا في هذه الدول، وبدأت مرحلة الاستجابة لمطالب نقابات العمال، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا.

ومع نهاية هذه الستينيات ساعد التطور التقني على الزيادة الضخمة في الإنتاج وظهور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، ومن أجل توسيع السوق أصبح مطلوبًا قهر العمال وقمعهم، ولم يعد الأمر يتطلب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، وأصبحت الطبقة العاملة مصدراً للمتاعب أكثر من كونهم مصدراً للقوة الشرائية ومجالاً للتسويق على نطاق واسع كما كانوا خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لقد ارتفعت معدلات البطالة وانخفض الإنفاق الحكومي وزالت دولة الرفاهة[1].

وعلى الجانب الآخر، كانت المعونات التي تتلقاها دول العالم النامي عاملاً على تقوية دور الدولة، وتجلى ذلك في وضع خطط التنمية وفرض الرسوم الجمركية المرتفعة لحماية صناعاتها الناشئة، وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والاتجاه إلى التخطيط المركزي في إدارة اقتصادها، وإعادة توزيع الدخل ودعم السلع الضرورية. كما حاولت تأكيد

(1) جلال أمين، العولمة، دار المعارف، القاهرة 1998م، ص23 وما بعدها.

استقلالها الاقتصادي وبناء الدولة الحديثة بعد أن تخلصت من الاستعمار.

ولما كانت العولمة تركز على الجانب الاقتصادي، فقد تحررت حركة رأس المال ولم يعد للسياسات القومية القدرة على مواجهة قوى السوق العالمية، ولم يعد العمل يحتل موقعه القومي حيث إنه يتصف نسبيًا بقلة الحركة، وأصبح عليه أن يتكيف مع الضغوط الجديدة، ولم تعد الأنظمة القومية قادرة على توفير الحقوق العمالية والحماية الاجتماعية أو تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة التي يرى رأس المال الدولي أنه يمكن تغطيتها بأقل التكاليف رغم ضرورتها وأهميتها.

وبفضل العولمة تغيرت أساليب وأبعاد التنمية، حيث سيطرت المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد العالمي، وأصبح على الدول النامية أن تصلح هياكلها الاقتصادية وأن تغير نظمها لكي تتفق مع الواقع الجديد ومع النظرية الاقتصادية الجديدة. حيث فرضت المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين على هذه الدول برامج الإصلاح الاقتصادي، وجعلت أهم بنوده إزالة أو تقليل الدعم الحكومي للخدمات التي تساعد محدودي الدخل في مواجهة متطلبات المعيشة. وحتى تتمكن هذه الدول من إصلاح هياكلها الاقتصادية وتنفيذ مشروعات التنمية، فإنها تلجأ إلى الاقتراض من البنوك والمؤسسات الدولية مقابل التغاضي عن التدخل في سياساتها الداخلية[1].

ورغم أن التنمية تقتضي إعادة توزيع السلطة وهي ذات طابع اقتصادي، إلا أنها في الحقيقة عملية شاملة تحوي إلى جانب ذلك الجانبين السياسي والاجتماعي عن طريق إضعاف الحكومات في إدارة اقتصادها الوطني خاصة في مراقبة حركة رؤوس الأموال والتأثير فيها أو في حركة السوق، ولا تقتصر التجارة الحرة على المنتجات الزراعية والصناعية وحقوق الملكية الفكرية، بل تمتد لتشمل الخدمات المالية والخدمات المهنية كالصحة والتعليم.

ومن الثابت أن الدولة القومية في العالم النامي لن تستطيع أن تعيش بمعزل عن آثار العولمة، ولن تستطيع أن تحمي المهن التي تندثر نتيجة التطور التقني، وإن كانت تملك إدارة التحول بشكل يدفع العمال إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة. كما يتمثل دورها الرئيسي في توجيه ودفع جهود التنمية الشاملة، وتبني سياسات رشيدة تتوخى المواءمة بين المتغيرات الإقليمية والدولية من جهة، والمصالح الوطنية والقومية من جهة أخرى، من خلال تحقيق التنمية البشرية وتحفيز الاستثمار الوطني والمشترك، وتشجيع أنشطة المنظمات الأهلية لدفع

(1) **Michie, D. and Johnson. R., The Knowledge Machine, Artificial Intelligence and The Future of Man. New York, Morrow,** 1985**, p.** 216.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتحقق التنمية البشرية عن طريق إعداد القيادات والكوادر القادرة على مواجهة تحديات المستقبل التكنولوجية والإدارية، ووضع سياسة تعليمية رشيدة تلبي احتياجات السوق من التخصصات العلمية والمهنية ومن الحرف المختلفة، وإدخال نظم تعليمية متطورة تظهر قدرات الفرد الذهنية، والاهتمام بالعلوم التكنولوجية الحديثة، واتباع سياسة تدريبية واعية لملاحقة هذه التطورات التكنولوجية.

وإذا كانت العولمة تدفع إلى تقارب المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات وضغط العالم وتصغيره، فقد اتجهت القوى الاجتماعية إلى التحول من تجمعات أسرية وقبلية إلى تجمعات قومية ودولية. ومن ثم فقد أحدث تيار العولمة مرحلة من عدم الاستقرار الاجتماعي تتضمن إعداد وتوجيه القوى الاجتماعية للتكيف مع الأوضاع الجديدة، ووضع الأسس الثابتة لإقامة مجتمع عالمي يخلو من العنصرية ويحفل بالمساواة.

فالعولمة تسعى إلى التخلص من النزعات العنصرية والمذهبية، أو على الأقل تقلصها في حدها الأدنى من أجل الاندماج في القوى الاجتماعية الدولية التي تسعى إلى إقامة مجتمع الحرية والعدل. كما تدعو إلى التكيف مع البيئة، وتشير إلى أن البقاء للأصلح، وهي بذلك تشحذ طموح الأفراد والجماعات وتدفعهم إلى التميز والإتقان والتعامل مع الواقع، وتحضّ على التعليم الراقي والتدريب المتميز الضروري لإدارة هذه التكنولوجيا المتقدمة؛ أي أنها تسعى إلى صياغة عقول بشرية والترويج لفكر مستقبلي[1].

وقد ساهمت ثورة الاتصالات والتقدم في مجال الإعلام في انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي بصرف النظر عن قبول المجتمعات الأخرى لها أو رفضها. وقد أخذت بعض هذه السلوكيات طابعًا عالميًّا في السنوات الأخيرة، وتجاوزت الحدود الجغرافية وأثرت سلبًا في المجتمعات الوطنية وتماسكها وتقاليدها. وقد تؤدي المشاركة الأهلية في العولمة إلى اصطدام تقاليد الدول المستقبلة للعولمة مع تقاليد الدول المصدرة لها، الأمر الذي يتطلب استعدادًا فرديًّا متميزًا لتحمل المخاطر رغم مخالفة ذلك لأسس التنشئة الاجتماعية في بعض دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية.

(1) دكتور عبد المنعم سعيد، صراع الحضارات أو "العولمة"، 2002م، ص35.

المبحث الرابع

الأبعاد القانونية

يرى فولكمار جسنر وأنجليكا شيد في بحثهما بعنوان نظرية الثقافة والمجتمع[1] أن الاتصال الدولي بين الأشخاص أو الهيئات ذات الشخصية الاعتبارية القانونية في ازدياد مستمر على مستوى العالم، وأن أوروبا ستشهد نمواً كبيراً آخر بمجرد أن تبدأ السوق الداخلية الواحدة للمجموعة الأوروبية نشاطها، وإذا كانت العلاقات القانونية الدولية يحكمها القانون الدولي الخاص وقانون دولي موحد، فإن دول المجموعة الأوروبية تحكمها اتفاقيات روما وتشريعاتها الناتجة عن التجانس داخل المجموعة، وأنه لا وجود للتنميط السيسيولوجي رغم أنه من المفترض أن الفعل الاجتماعي الدولي يختلف عن تلك التفاعلات التي تقع داخل المجتمع أو الثقافة القانونية.

وقد تحولت مشكلات تطور القانون الدولي إلى جزء من القواعد المقررة للبحث في القانون، ورغم ذلك لم يواكب هذا التحول أي اهتمام بالواقع الاجتماعي للفئات التي يستهدفها القانون. ويوفر البحث في هذا الشأن الأساسي الملائم لإيجاد القانون الدولي الذي يحكم العلاقات الخاصة. وإن كانت الشركات المتعددة الجنسيات هي الكيانات الوحيدة التي تمثل موضوع القواعد القانونية للقانون التجاري الدولي، حيث لم يتطرق البحث للكيفية التي يعقد بها رجال الأعمال اتفاقاتهم وإدارتهم للنزاعات مع نظرائهم في الدول الأخرى، وحيث لا زالت المعايير القانونية التي تقنن مثل هذه النزاعات ضعيفة بالنسبة للتعاملات التي تتم داخل الدولة الواحدة.

لذلك تتجه الدراسات القانونية إلى التركيز على تلك المنظمات والهياكل التي بدأت تظهر في عالم التجارة لتفادي النزاعات ووضع حلول لها إذا وقعت، كما تتجه لصياغة القواعد التي تحكم المنازعات غير التجارية من خلال التفاعلات اليومية التي تنقلب إلى منازعات عبر حدود الدولة الواحدة، وذلك بوضع التعريفات الخاصة بكل موقف من المواقف التي تخلفها العمليات اليومية التي تحدث بصورة مباشرة بين أطراف العلاقات الدولية التي تدفعهم للجوء إلى الهيئات الاستشارية أو هيئات التفاوض والتصالح والتحكيم.

(1) **Theory, Culture &, SAGE, London. Newbury Park and New Delhi, vol.7.** 1990, **p.**253.

ولا شك أن تباين الأنظمة الاجتماعية يخلق نوعًا من اللامعيارية في العلاقات القانونية الدولية، إلا أن ظهور العديد من الآليات والكيانات في مجال المصالحة والتحكيم الدولية قد أسهم كثيرًا في التخفيف من حدة هذه المنازعات بمساعدة المحاكم الوطنية التي تبتّ في القضايا المتعددة الجنسيات.

وإذا كانت نظرية العلاقات الدولية ونظرية الأنساق الدولية تؤيد فكرة أن الحكومات ورجالها هم العنصر الفاعل في بناء النسق الدولي، فإن للأفراد في الوقت الحاضر دورًا مؤثرًا في بناء هذا النسق[1].

وإذا كانت التفاعلات الدولية قد أصبحت حقيقة واقعة، وإن كان يعتريها بعض الثغرات نتيجة اختلاف الثقافات، فإن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت الذي يسمح بنوع من التجانس الواقعي والتواصل بين الثقافات رغم اختلافها، فليس من الضروري أن تفرز الاختلافات الثقافية نزاعات، وإن كانت تتطلب جهدًا للتعامل معها بطريقة مناسبة. ويبرز دور النسق القانوني في توسيع نطاق العقلانية الإجرائية إلى كثير من مناحي الحياة، الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث والدراسة التي تتناول التفاعل القانوني باعتباره موضوعًا في سياق نظرية التواصل بين الثقافات، وكيف تنشأ النزاعات وكيف يتم التعامل معها باعتبارها أنماطًا للسلوك الاجتماعي الذي يتبلور في ظل ثقافة معينة تسود مجتمعًا بعينه.

ويحدث سوء الفهم بين أطراف العلاقة القانونية المختلفي الثقافات، ويقوم النزاع حين يعبر كل منها عن فعل واحد تعبيرين متباينين أو يفسره كل منهما بطريقة مختلفة ليس لمجرد اختلاف المصالح، بل لنقص الوعي بالمقاييس السلوكية الثقافية أو اللغوية من جانب كل طرف. وكلما كانت القيود الثقافية قوية زادت مساحة التسامح بين الأطراف، وذلك على عكس ما إذا كانت القيود الثقافية ضعيفة بين ثقافات الأطراف، حيث تنعكس التوترات المعادية على مسار النزاع، وينخفض مستوى الإحساس بعدم الاستقرار والخطورة.

ويساعد التواصل الثقافي على إضفاء تعريف اجتماعي على النزاع، ووسيلة لمنع وقوعها أو حلها سعيًا إلى إيجاد بدائل سلوكية وتحقيق مصالح الأطراف. وقد تؤدي العلاقات التفاوضية إلى خلق ثقافة ثالثة، لا هي ثقافة هذا الطرف ولا ثقافة ذلك، إنما هي ثقافة مشتركة يضعها الأطراف مشاركة فيما بينهم، قد تكوين نتاج امتزاج ثقافاتهم، وقد تكون ثقافة جديدة ترتبط بالسلوك وأنماط الحياة.

(1) ويعني تتابع الأفعال مع وجود رباط ذي مغزى بينها يكتسب الاستمرارية والثبات مع توافق الأفعال المعنية مع التوقعات.

وإذا كان البحث في الثقافة القانونية لا زال يصدر عن تعريفها من زاوية بعض العناصر مثل أنماط التشريع والإجراءات القضائية وإصدار الأحكام والموظفين القضائيين، دون الاهتمام ببعض العناصر الأخرى مثل دراسة ما يحدث إذا تصادمت هذه الثقافات في الوقت الذي يفترض فيه توحيد الإجراءات القانونية في كل دول العالم.

ورغم ما قدمته أعراف التبادل التجاري الدولي والقواعد المستقلة للمؤسسات المعنية بالتجارة الدولية، وأحكام محاكم التحكيم الدولية والاتفاقيات الدولية من مساعدات جليلة لتطور قانون التجارة العالمية رغم اختلاف قوانين الأعمال العامة من دولة لأخرى، الأمر الذي ساعد على محو الكثير من تأثير الاختلافات الثقافية، إلا أنه يمكن القول إن توحيد القوانين لم يشمل حتى الآن سوى بعض المجالات الهامشية، ولم يقترب من مجال القانون الخاص أو المجال القضائي، كما لا يزال القضاة الوطنيون يفتقرون إلى الخبرة بالقوانين الأخرى.

ولا يمكن غض الطرف عن دور التراخي في مجال المفاوضات وإجراءات التحكيم التي تعلى من شأن الإرادة إلى الحد الذي يسمح لها باختيار القانون الذي يحكم العلاقة التجارية الدولية، فلم يعد القانون الموحد ـ إن وجد ـ ولا القانون الدولي الخاص بقادر على أن يمنع تعديل صياغة العقود وإعادة التفاوض حولها.

ومن الجدير بالذكر أن القانون الموحد لا يزال شيئا غريبا لم يألفه الأفراد، ولا يزال القانون الدولي الخاص يمثل عقبة أمام المحامين الذين يجدون صعوبة في تقديم معلومات وافية عنه باعتباره قانونا أجنبيا، ناهيك عن باقي أفراد الشعوب الذين يجهلون أوضاعهم القانونية.

ونرى أنه من الضروري بل من الحتمي إيجاد نظام عام دولي كخطوة أولى تسبق جهود فقهاء القانون لإيجاد قانون موحد كنموذج لحل المشكلات الناجمة عن التعاقدات القانونية الدولية، وإيجاد مثل هذا النظام العام الدولي أمراً من الصعوبة بمكان مع ما يشوب التواصل الثقافي من ثغرات ومشكلات. فالأمر يختلف عن مجال العلاقات التجارية الدولية التي تلعب فيها الحلول الوسط دوراً مهمًّا للحفاظ على استمرارهاِ وبقائها دون مبالاة بالعناصر الثقافية في العلاقات القانونية الدولية. وحتى في هذا المجال لا يمكن التغاضي عن هيمنة القواعد والأعراف واللغات والمناهج القانونية لدول الشمال على حساب نظيراتها في دول الجنوب الفقير.

لا شك أن نجاح هذا النظام العالمي وبقاء العولمة ـ إن قدر لهما ذلك ـ يعني أن يصبح القانون مجرد إحدى الأدوات الإدارية بعد أن ينفصل عن الدولة القومية التي حظي في ظلها بسلطاته وشرعيته التاريخية، وبعد أن ذبلت النظريات التي تمجد امتيازات الدولة ذات الحدود المفتوحة المسامية. وربما يتحرر القانون مًن سلطة الدولة الوطنية ليصبح أداة لتنظيم الاقتصاد الحر الذي تخضع له الدولة.

وسوف يتأثر الفكر القانونًي بالتدويل المتسارع لسوق المال بصورة تؤثر على تكوين المجال القانوني، فالمشرع لم يعد قادرا على استيعاب المستحدثات القانونية التي لا تتبلور في ذهنه بصورة كاملة، ويترتب على ذلك إعادة تعريف القانون وإعادة تعريف المهنيين ورجال القانون.

ويبدو أن إعادة هيكلة حقل القانون حول محور العدالة التجارية أصبح أمرا لا رجعة فيه، ويصعب التنبؤ بما سيترتب على ذلك من تأثيرات على المدى البعيد، وقد يتعارض الجمع بين نظم قضائية متباينة مع تنويعها الذي يمكن من خلاله رؤية تداعي النظم القضائية القومية في مواجهة التوحيد المرتقب، فحين يكون للمجتمع حارة سريعة وأخرى بطيئة، فإن نفس الشيء ينطبق على العدالة، ويزداد حاليًّا تصدع المبدأ القديم الذي ينادي بعدالة واحدة متساوية للجميع.

وأصبحت صور التحكيم والوسًاطة توازي الاحتكام إلى سلطة الدولة إن لم تكن تتجاوزها، الأمر الذي قد يدفع المحاكم إلى اتخاذ استراتيجية بديلة تقوم على إبطال قوانين سلطاتها التشريعية حتى لا تضيع من بين يديها هذه السوق التي توفر العدالة الخاصة والسماح بتأجير القضاة.

المبحث الخامس

الأبعـــاد الدينيـــة

يفسر (روبرت بلا) العلمنة في العصر الحديث بأن الدين ـ بصورته التقليدية ـ أصبح مسألة فردية في المقام الأول، وبالتالي فقد كثيراً من وضعه العام. فالناس أتباع مخيرون لعدد من الأديان لا يستطيع أحدها أن يزعم أنه يرتبط إلا بأعضائه[1]. فعولمة المجتمع تحبذ الخصخصة في الدين، وتحول دين أو أكثر إلى مصدر للالتزام الجمعي بحيث يترتب على الانحراف عن معايير دينية محددة إلى عواقب سلبية على كل من أتباعه وغير أتباعه، ويصبح الفعل الجماعي مشرعا باسم هذه المعايير.

وقبل الخوض في الأبعاد الدينية للعولمة نرى أنه من الأوفق أن نعرج على أصل وجذور المعضلة التي أفرزت لنا الكثير من الجماعات الإسلامية المتأرجحة بين التشدد والاعتدال، بدءا بحركة الإخوان المسلمين وانتهاء بحركة طالبان. فالبلدان الإسلامية كانت محكومة بقواعد الشريعة الإسلامية منذ قيام الخلافة إلى أن سقطت هذه البلدان تحت الاحتلال الأجنبي غير المسلم. وما إن نالت استقلالها حتى فرضت القضية نفسها مرة ثانية في صورة سؤال ملح: من الذي يحكم: الله أم البشر؟

وجاءت الإجابة من جانب ثلاث تجارب إسلامية لم تشفِ غلة العقل الإسلامي الحائر:

الأولى: انطلقت الإجابة الأولى من تركيا أتاتورك، حيث يقرر البشر قانونهم دونما تأثير من جانب الدين الإسلامي، بل نلمس تلك القطيعة بين الدستور التركي والإسلام، حيث عمد المشرع الدستوري إلى إشاعة جو من العلمانية في كل نصوص الدستور.

الثانية: رفضت التجربة السعودية وضع دستور ينظم الحياة السياسية ويحدد قواعد التشريع أو القانون، وترى أن القرآن الكريم هو دستور الدولة ومصدر تشريعاتها.

الثالثة: جاءت الإجابة الثالثة مصرية عندما حصلت مصر على استقلالها بصدور تصريح 22 فبراير عام 1922م، حيث عبر الهوة بين الدين والحياة العصرية، فنص على أن

(1) **Bella, Robert. Religious Evolution, Essays on Religion in a post-traditional world, New York.** 1970**. pp.** 20:50.

الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، وفوض السلطة التشريعية في صناعة القانون حيث إنها أدرى بشئون دنياها. وقد أثبت هذا النموذج المصري المعتدل أن الإسلام يستطيع التعامل مع ابتكارات ومؤسسات الحياة العصرية.

ورغم وضوح هذه التجارب الثلاث في الحياة الدستورية، ظل العالم الإسلامي متأرجحا بينها باعتبارها لم تحمل إجابة شافية عن السؤال المعضلة.

ورغم أن العولمة تهدف أولا إلى الهيمنة الاقتصادية والتجارية والمالية، إلا أنه ما إن انتهت الحرب الباردة وانتهى الجدل بين الاشتراكية والرأسمالية لصالح الثانية، إلا وكانت قد جددت من تطلق عليه السهام، وتبين لأنصارها أن التيار المناهض للعولمة إنما يتمثل في أصحاب ثقافة معينة تعجز عن التكيف مع الحداثة. وليس لديها ما تقدمه بديلا للرأسمالية.

وما إن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م إلا وبدأ الهجوم على الإسلام كله فكرا وعقيدة وأيدلوجية، وتصويره على أنه دين إرهابي لا يعرف إلا القتل والترويع، وبدءوا يشترون ترجمات القرآن الكريم وكتب الفقه والشريعة لمعرفة هذا الدين أكثر من ذي قبل، وتجاوزت جرأتهم إلى حد الحديث عن تنقية هذا الدين مما شابه من شوائبً وتعديل عقيدته وعباداته وتعاليمه.

ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الوصاية الأمريكية على مناهج التربية الدينية في بعض الدول الإسلامية، وبعدها كانت الطامة التي اتخذت من حرية الرأي والتعبير مدخلاً للهجوم على نبي الإسلام محمد ﷺ وتصويره كاريكاتوريًّا على أنه إرهابي. والحقيقة التي يجب ألا ننفصل عنها أنه هجوم على الدين الإسلامي وإن اتخذ الرسول رمزًا، والدليل على ذلك إعادة نشرً هذه الرسوم في كثير من صحف الغرب بعد أن ثارت ثائرة مليار ونصف المليار من المسلمين، وتجاوزت ردود أفعالهم من المعقول إلى غير المعقول. ولا نستطيع اتهام الغرب وحده، فكلنا متهمًون إذا كان هذا هو خطابنا الديني.

فالدين شأنه شأن الاقتصاد والسياسة لا بد أن يخضع للعولمة من وجهة نظر من يقودونها، فهم يرون أن التدين الفردي والقوى التنظيمية ضرورتان لكي يصبح الدين قوة اجتماعية قابلة للتطبيق. فالحركات الدينية السياسية المعاصرة ذات أهمية بالغة في إيجاد نوع من التأثير العام للدين، وتؤكد على ضرورة أن تكون القيم الدينية ملزمة بشكل جماعي وتجاوزها إلى اختيارات الأفراد.

وتكمن نقطة الخلاف بيننا ـ معشر المسلمين الشرقيين ـ وبينهم في أنهم لا يعرفون عن دينهم الكثير، وتقتصر الصلاة في الكنيسة عندهم على قلةٍ من كبار السن، فالأفراد عندهم في العالم الأول يختارون قناعتهم وممارستهم وأفكارهم وأفعالهم السياسية عن طواعية، بما في ذلك الانتماء إلى كنسية ما أو حزب ما. ولا يعتبر هذا أو ذاك ضروريا، فقد يحجم الفرد عن الإدلاء بصوته في الانتخابات، كما يحجم تماما عن ممارسة شعائر دينه. لذا فهم يرون أن الدين الإسلامي والبوذية سواء.

إنهم يرون أنه لكي يكون للدين تأثير عام فلا يكفي أن يكون هناك مستوى عال من التدين الفردي، كما لا يكفي أن تصوغ القيادات الدينية هذا التدين وتركزه في منظمات وحركات تضفي على الدين الصفة المؤسسية، والمطلوب لكي يكون للدين هذا التأثير العام أن تكون للقيادات الدينية سيطرة على خدمة لا يمكن الاستغناء عنها كتلك الخدمة التي يقدمها العاملون في مجال الصحة والزعماء السياسيون وخبراء العلوم أو إدارة الأعمال.